محضر الجلسة رقم 329

التاريخ: الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1442هـ (22 ديسمبر 2020م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.
التوقيت: سبعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة عشر مساء.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- .مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"؛
2- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛
3- مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،
أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.
السيد الوزير المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"؛
- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛
- والمشروع الثالث، مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

وللإشارة فإن مشاريع هاد القوانين محالة على المجلس من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد محمد بن عبد القادر وزير العدل، نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد حدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه السامي بتاريخ 29 يوليوز 2020، كما تتبعتم ذلك جميعا، حدد التوجهات الإستراتيجية الكبرى التي ينبغي العمل على تنزيلها لمواجهة تداعيات الأزمة التي يعرفها المغرب ككل دول العالم بسبب جائحة كورونا.

وهكذا يأتي إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي والعمل على إنجاحها على رأس الأولويات نظرا لضرورة التعجيل بتوفير الدعم اللازم والكافي للقطاعات الإنتاجية المتضررة حتى تستعيد عافيتها المالية وقدرتها على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل والحفاظ على مصادر الدخل.

فهاذ السياق، يشرفني أن أعرض نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، أن أعرض بين أيديكم اليوم مشروع القانون رقم 76.20 القاضي بإحداث شركة المساهمة المسماة "صندوق محمد السادس للاستثمار"، كما صادقت عليه بالإجماع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، يوم أمس 21 دجنبر 2020.

وبهذا الصدد وقبل التطرق لمضمون هاذ المشروع، يتوجب التذكير باقتضاب بالإجراءات ذات الطابع الإستعجالي التي تم اتخاذها في إطار تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي المذكورة والتي تتمثل على وجه الخصوص في النقط الرئيسية التالية:

- الإصلاح المؤسساتي لصندوق الضمان المركزي من خلال تحويله إلى شركة مساهمة وتكييف عروض الضمان مع خصوصية بعض القطاعات الهامة وذات الطبيعة البنيوية؛

- التوقيع على ميثاق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل بين الدولة ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من جهة، والقطاع الخاص ممثلا في "الإتحاد العام لمقاولات المغرب" و"المجموعة المهنية لبنوك المغرب" من جهة أخرى؛

- توقيع عقود برامج في إطار تنفيذ الإجراءات القطاعية المتعلقة خصوصا بالقطاعات الأكثر تأثرا كالقطاع السياحي وقطاع متعهدي المناسبات والملتقيات وممولي الحفلات، كما تقرر رصد مبلغ إجمالي يناهز 120 مليار درهم، أي ما يناهز 11% من الناتج الداخلي الخام، منها 75 مليار درهم على شكل قروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة جميع شرائح المقاولات، بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- هناك أيضا إحداث صندوق الاستثمار الإستراتيجي الذي يمكن من تعبئة ما قيمته 45 مليار درهم، حيث تم تخصيص غلاف مالي يبلغ 15 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية، المحدث بموجب المرسوم 2.20.258 بتاريخ 12 غشت 2020.

كما أصدر صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بتاريخ 9 أكتوبر إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، تعليماته السديدة لكي يتم تخويل هذا

الصندوق الشخصية المعنوية، سعيا لتمكينه من هيئات التدبير والحكامة الملائمة حتى ينجح في الاضطلاع بالمهام المنوطة به من حيث النهوض بالاستثمار، وحتى يحقق النتائج المتوخاة منه فيما يتعلق بالرفع من قدرات الاقتصاد الوطني.

ونزولا عند الإرادة الملكية الرشيدة، تم إعداد مشروع القانون المعروض على أنظاركم، لتحويل الصندوق المذكور إلى شركة مساهمة تحت إسم "صندوق محمد السادس للاستثمار"، برأسمال قدره 15 مليار درهم يكتتب في مجموعه من قبل الدولة عند الإحداث مع إمكانية فتحه في حدود 49%، وقد تم التنصيص على أن لا تبلغ حصة أي هيأة غير تابعة للدولة في رأسمال الصندوق نسبة 33% ضمانا لاستدامة طابعه العمومي وحفاظا على بعده السيادي، ويتمثل الغرض الأساسي للصندوق في الإسهام في تمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى وتعزيز رأسمال الشركات ودعم الأنشطة المنتجة التي يعتبرها ذات أولوية والتي تشكل في جوهرها أساس السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية.

هكذا وفي إطار تنفيذ استراتجيات الدولة بهذا الصدد، يطلع الصندوق على وجه الخصوص بالأنشطة التالية:

- الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها على الصعيدين الوطني والترابي في إطار شراكات مع القطاع الخاص؛

- المساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية المنصوص عليها فالمادة الرابعة من القانون في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- المساهمة بصورة مباشرة في رأسمال المقاولات العمومية والخاصة الكبرى العاملة في مجالات التي يعتمدها الصندوق أولوية نظرا لآثارها؛

- الإسهام كذلك في تمويل المقاولات العاملة في المجالات التي يعتبر الصندوق أنها تكتسي طابعا أولويا، وذلك عن طريق وضع أدوات مالية مناسبة من قبيل تسبيقات أو قروض قابلة للإرجاع أو تمويلات بأموال شبه ذاتية؛

- إعداد ووضع كل آليات التمويل المهيكلة تخصص لإيجاد حلول تمويل المقاولات العامة في المجالات التي يعتبرها الصندوق أولوية؛

- الإسهام في إعداد مشاريع إستثمارية والقيام بهيكلتها المالية على الصعيدين الوطني والترابي، وذلك من أجل تسهيل وتحسين شروط تمويلها وتنفيذها، ثم إنجاز كل عملية لها إرتباط مباشر أو غير مباشر للأنشطة التي تدخل في غرض الصندوق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إن خيار إحداث الصندوق على شكل شركة مساهمة يهدف إلى تقييد هذا الصندوق بما تمليه أحكام القانون رقم 17.95 المتعلق بالشركات المساهمة من ترسيخ لآليات المراقبة ومن تكريس لمبادئ الشفافية والنزاهة، بشكل يمتن ويرسخ ثقة المستثمرين والشركاء الخواص ويؤمن لهم وضوح الرؤية ويشجعهم على الإنخراط في المشاريع المهيكلة التي سيتدخل الصندوق فيها، فضلا عن تعزيز حكامة الصندوق بتعيين متصرفين مستقلين وذوي الخبرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هاذ الصندوق تم استثناؤه من بعض القوانين كما هو الحل بالنسبة للقانون المنظم للخوصصة من أجل تمكينه من المرونة اللازمة لتدبير محفظته المالية وسلاسة علاقته مع المستثمرين.

أما فيما يتعلق بحكامة الصندوق، فإن مشروع القانون يعتمد مجلس إدارة، يرأسه الوزير المكلف بالمالية، ويتألف علاوة على الرئيس من عشرة متصرفين من ضمنهم ستة أعضاء عن الحكومة يشرفون عن القطاعات المعنية بتدخل الصندوق، وأربعة متصرفين مستقلين يتم تعيينهم في ظل احترام معايير الكفاءة والمهنية والإستقلالية المنصوص عليها في قانون الشركات المساهمة.

وسيخضع الصندوق للمراقبة المالية للدولة في إطار إتفاقية يتم إبرامها بين السيد رئيس الحكومة والمدير العام للصندوق، تسمح بالتحقق من مطابقة قرارات الصندوق لأحكام القانون المحدث له ولنظامه الأساسي، وتمكن من تقييم أدائه بالنظر إلى الأهداف المسطرة له، لاسيما تلك المرتبطة بتحقيق النجاعة، وهذه هي الغاية من مشروع القانون المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر اللجنة، لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع؛ وزع.

كاين شي تدخل؟ ما كاينش.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض **مشروع القانون برمته للتصويت:**

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".

ونمر للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

<u>السيد وزير العدل، نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يأتي مشروع القانون 70.20 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 30 سبتمبر 2020، المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، المعروض اليوم على حضراتكم، يأتي استكمالا لمسطرة المصادقة المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور.

وأود أن أذكر حضراتكم بالخطوط العريضة للمرسوم بقانون المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء والتي سبق تقديمها في عرض مفصل خلال اجتماع سالف الذكر.

وتتمحور كما يلي:

- **أولا،** توسيع فئات الوحدات والأنشطة المؤهلة للحصول على صفة القطب لتشمل بالإضافة إلى الوحدات المنصوص عليها في القانون التجاري أو في القانون الجاري به العمل، الخدمات المرتبطة بمنصات التمويل التعاوني والإرشاد في الاستثمار المالي وشركات الاستثمار وهيئات التوظيف الجماعي وشركات التجارة ونشاط فوترة السلع من قبل مقدمي الخدمات التقنية؛

- **ثانيا،** تعزيز مهام هيكلة القطب المالي للدار البيضاء، لتشمل كذلك أي مهمة أخرى تعهد إليها بمقتضى التشريعات الجاري بها العمل؛

- **ثالثا،** مراجعة حكامة منح صفة القطب المالي للدار البيضاء، حيث سيتم منحها بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية باقتراح من الهيأة بدلا من قرار لجنة القطب المالي للدار البيضاء.

وسيصحب اقتراح الهيأة حسب طبيعة نشاط المقاولة التي قدمت طلب الحصول على صفة القطب برأي هيأة الإشراف المعنية، بنك المغرب، الهيأة المغربية لسوق الراساميل أو هيأة مراقبة التأمينات والإحتياط الإجتماعي، مما سيعزز ثقة المستثمرين لاسيما الأجانب.

- **رابعا،** مراجعة شروط اكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء، بحيث أن يتم التأكيد على المعايير الواجب التقيد بها وكذا الوثائق التي يجب أن يكون طلب الحصول على هذه الصفة مشفوعا بها، للتأكد من استيفاء المقاولات للشروط المنصوص عليها؛

- **خامسا،** توسيع الاستفادة من صفة القطب المالي لنشاط التدبير الخاص للممتلكات بالنسبة لمؤسسات الائتمان لتشمل الأشخاص الذاتيين سواء المغاربة منهم أو الأجانب؛

- **سادسا،** مراجعة حالات سحب صفة القطب من المقاولات التي اكتسبت هذه الصفة، وذلك بإقرارها بناء على تقرير معلل تعده هيأة القطب المالي للدار البيضاء وتحيله على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛

- **وسابعا،** إدراج أحكام إنتقالية بالنسبة للمقاولات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء، تلزم بموجبها بالإمتثال لأحكام مشروع هاذ المرسوم بقانون.

وأخيرا، وتماشيا مع نفس الأهداف السالفة الذكر المتعلقة بملاءمة النظام الجبائي الخاص بالقطب المالي للدار البيضاء مع أحسن المعايير الدولية المتعلقة بالحكامة الجبائية، يتضمن هذا المشروع مقتضى ضريبي ينص على أن النظام الضريبي الجاري به العمل قبل فاتح يناير 2020، يظل مطبقا على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" قبل هذا التاريخ إلى غاية 31 دجنبر 2022، وبعد هاذ التاريخ، أي ابتداء من فاتح يناير 2023 ستخضع جميع الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، للنظام الضريبي الذي أقر في 2020، والذي بموجبه تخضع هاته المقاولات لنسبة ضريبة على الشركات محددة في 15% بدل 8.75%، وقد تم إدراج هاد المقتضى ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021.

السيدات والسادة،

تلكم هي الخطوط العريضة للمرسوم بقانون المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، ونحن مقتنعون بأن هاد المشروع سيعزز ويدعم نجاعة الإطار القانوني المؤطر للقطب المالي للدار البيضاء، كما سيمكن من ضمان

امتثال هاته المنطقة المالية لأحسن المعايير الدولية، وخاصة منها الجبائية وبحسن رؤية المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين بخصوص فرص الاستثمار والتمويل التي يمنحها القطب على المستويين الإقليمي والدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير؛ وزع.

كاين شي تدخل من عند شي فريق؟ وزع.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

الموافقون= 27؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد وزير العدل، نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعرض الآن على أنظار مجلسكم الموقر، مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، حيث يندرج تقديم هاد المشروع في إطار الحرص الدائم للحكومة على تكريس المجهودات المبذولة لإعداد قوانين التصفية داخل الآجال الدستورية والقانونية المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور، والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

واسمحوا لي بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها باعتباره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية.

وتكريسا لهاد التوجه، عمد القانون التنظيمي لقانون المالية إلى تقليص آجال إعداد قوانين التصفية وإيداعها بالبرلمان من 24 إلى 15 شهرا.

هذا فضلا عن إغناء المعطيات المقدمة للمؤسسة التشريعية والرفع من جودتها، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ القوانين المالية وعمليات تصفية ميزانيات الدولة، الأمر الذي يؤشر على الأهمية التي يحظى بها مشروع قانون التصفية باعتباره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية.

وفي هذا الإطار، يشكل مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، محطة أخرى لإغناء الوثائق المرافقة لمشاريع قوانين التصفية، حيث تم إرفاق هذا المشروع لأول مرة بتقرير حول نجاعة الأداء وتقرير افتحاص نجاعة الأداء، ويندرج إعداد هذين التقريرين ضمن آلية التدبير المرتكزة على النتائج الذي يكرس الإنتقال من منطق الوسائل واستهلاك الإعتمادات إلى منطق النتائج، الذي يقرن التدبير العمومي بآلية المساءلة حول أثر النفقة العمومية من حيث الفعالية السوسيو اقتصادية وجودة الخدمات والنجاعة، هو الأمر الذي من شأنه لا محالة الإرتقاء بمستوى النقاش حول قوانين التصفية إلى مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بالتدبير المالي العمومي.

واستنادا إلى تقارير افتحاص نجاعة الأداء، يمكن تسجيل عدة نقط إيجابية على الرغم من كون هاد التمرين هو الأول من نوعه في دورة نجاعة الأداء، ويتعلق الأمر بالخصوص بانخراط كل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في منهجية نجاعة الأداء وانبثاق أغلب برامجها عن استراتجيات أو خطط عمل، مع تحديد أهداف لجل البرامج المفتحصة وربطها بمؤشرات لقياس بلوغها.

وتكريسا لهذا التوجه والحرص الدائم للحكومة على التجاوب مع مطالب السيدات والسادة المستشارين، من خلال الإغناء والتجويد المستمرين للوثائق المرافقة لمشروع قانون التصفية، يهدف التقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية إلى تقديم وتحليل الموارد المعبأة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعملات والأقاليم والجماعات برسم سنة 2018، وهو ما يشكل بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين، معلومة إضافية مهمة، تمكن من قراءة واضحة للعلاقة المالية القائمة بين مالية الدولة ومالية الجماعات الترابية من حيث الموارد الميزانياتية المجمعة والمدفوعة كليا أو جزئيا من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية لتمكينها من أداء المهام المسندة إليها على أحسن وجه.

يقوم المشروع، مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2018، وكذا بحصر حساب نتيجة هذه السنة.

وبناء عليه، يثبت هذا المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن هذا المشروع 10 مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى:

- إثبات النتائج النهائية لموارد ونفقات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

- يهدف أيضا إلى فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي؛

- كذلك، يهدف إلى إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2018، وإلى إلغاء اعتمادات الإستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2017 محل التزامات بالنفقات مؤشرا عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة؛

- يهدف أيضا إلى بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2018، وإلى نقل زيادة الموارد على النفقات بالنسبة للميزانية العامة، ليخصم من المكشوف في حساب الخزينة؛

- ثم يهدف إلى ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2018.

السيدات والسادة،

لقد جاءت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، كما حددها مشروع قانون التصفية لهذه السنة على الشكل التالي:

- أولا، على مستوى الميزانية العامة، بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 327.40 مليار درهم، وفيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2018، ما قدره 302.92 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 329.12 مليار درهم أي بنسبة إنجاز بلغت 108.65% حيث شكلت الموارد العادية نسبة 82.52% من مجموع الموارد المحصلة؛

- ثانيا، فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 109.79 مليار درهم، حيث تمثل نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية نسبة 87.66% من مجموع هذه النفقات.

أما فيما يخص موارد هذه الحسابات فقد حددها قانون المالية للسنة المالية 2018، في 83.80 مليار درهم، وقد تم تحصيل 92.37 مليار درهم؛

- ثالثا، فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت نفقات الإستغلال ما مجموعه 2.13 مليار درهم، أما موارد الإستغلال لهذه المرافق فقد بلغت تقديراتها النهائية ما قدره 4.23 مليار درهم وتم تحصيل 4.70 مليار درهم، في حين بلغت نفقات الإستثمار لهاد المرافق 0.72 مليار درهم، وبالمقابل بلغت التقديرات النهائية لموارد الإستهلاك لهذه المرافق 3.58 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 3.44 مليار درهم.

تجدر الإشارة، السيدات والسادة، إلى أن تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، تم في ظل سياق دولي اتسم باستمرار تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي في أهم البلدان المتقدمة والصاعدة، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على اقتصادنا الوطني، لاسيما المهن العالمية للمغرب والتي سجلت أداء جيدا، فضلا عن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وكذا ارتفاع مداخيل الأسفار ومداخيل المغاربة المقيمين في الخارج، كما أن التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2018، تحققت بنسب إجمالية حددت في:

- بالنسبة الموارد 109%؛
- بالنسبة للتكاليف 80%.

وكنتيجة لذلك فقد تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل النمو يقدر بـ3.1% وعجز في الميزانية في حدود 3.8% من الناتج الداخلي الخام مع تسجيل نسبة إنجاز مهمة على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار بلغت 79%.

وهذه باختصار، حضرات السيدات والسادة المستشارين، أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية للسنة المالية 2018، علما بأن مصالح وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بصدد إعداد قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، والذي سيتم تقديمه إلى البرلمان قبل نهاية الربع الأول من سنة 2021، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تقرير اللجنة: وزع.

شكون اللي بغا ياخذ الكلمة؟

تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي إخواني المستشارين، مغاديش نطول، مغنقراش هاذ الكلمة ديال حزب الأصالة والمعاصرة، ولكن مبغيتش هاد الفرصة تمشي (نعم، ماشي تقرير هذا، هاذ كلمة الأصالة والمعاصرة).

السيد رئيس الجلسة:

كلمة، كلمة موجزة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

كلمة موجزة، مغاديش نقرا هاد الشي كلو، ولكن أنا ما بغيتش مثلا دوز هاد الفرصة ديال مناقشة قانون التصفية، وراه تصنتنا للسيد الوزير،

على أهمية هاد القانون، أنا كنقول، ديما كنقول على أن قانون التصفية من أهم القوانين التي يصادق عليها البرلمان، أنا كنحطو فنفس الأهمية بحال قانون المالية أو أكثر، لأن قانون المالية كنصوتو على المداخيل وكنصوتو على المصاريف ديال الحكومة وكنمشيو فحالنا، فين أنت كنشوفو هاد الشي.. تصنتنا لهاد الشي اللي قال السيد الوزير، على أنه الوثيقة الأهم باش نقومو بالدور ديالنا كجهاز رقابي على المالية العمومية دالحكومة هو هاد قانون التصفية، باش نقومو بدورنا الدستوري فيما يخص مراقبة الحكومة، فيما يخص مجال الصرف ومجال جمع الأموال ديال الشعب المغربي، هنا فاش غيبان، واش كيبان لينا شي حاجة دابا؟ أبدا.

أنا كيبان لي على أنه ماشي غير دروك، دروك قلصنا العدد كانت عشر سنين عاد كيجي، ثمان سنين عاد كيجي، ست سنين عاد كيجي، دروك ولينا فعامين، بعض الدول غير ست أشهر، فالواقع حتى وضع قانون المالية ديال 2021، راه مخص يكون يتوضع حتى تكون عندنا الآليات وتكون عندنا النظرة واضحة فيما يخص إنجاز.. الحكومة، إنجازات وتعاملات مع قانون المالية اللي دار في 2020، إلى ما كانش، إلى معرفناش الوثائق وكيفاش تعاملات الحكومة بهاد الوثائق ما يمكنليناشاي نبرمجو بطريقة علمية القانون دالمالية الجاي، وبالتالي أهم قانون هو هذا.

ولكن، احنا فالبرلمان المغربي وأقولها بكل صدق، فالبرلمان المغربي ليست لنا القدرة أبدا، وليست لنا كأحزاب سياسية كلنا مكمشين، ساكتين، وكنخليو هاد القانون التصفية باش يدوز بطريقة شكلية، هذا شكلي، لأن قانون دالمالية كندوزو عليه، لا، لا كأحزاب، كأحزاب أجي جاوبني هنا كأحزاب، لم يقوموا، لا ما كاين حتى شي حزب قام، اسمح لي، يمكن لك تجي السيد الرئيس لهنا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، من فضلكم، من فضلكم.

السي اللبار، السي اللبار، من فضلكم، الله يخليكم.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شوف السيد الرئيس، السيد الرئيس، وخليك السيد الرئيس، شوف السيد الرئيس، أنا كنقول ليك فكرتي.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أنا كنقوليك فكرتي، أنا راه فاعل سياسي، تصنت، قول لي السي.. أجي هنا جاوبني هنا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم.

السيد المستشار، من فضلكم.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أجي، ماكنسبش، ماكنسبش، كنقول، شوف أجي قول ضد هنا، جي قول ضد هنا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

أنا أقول السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السي تويزي، الله يخليك، السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

لا، لا حنا كأحزاب .. احنا راه أحزاب هنا، راه أحزاب هنا، أنا كنقول ليك مالك زعما إلى قلنا الأحزاب السياسية؟ أش فيها زعما؟ راه احنا أحزاب سياسية نمثلها كاملين، ومابان لي حتى حزب سياسي قام بمبادرة لتقوية الدور الرقابي في البرلمان، ما نكونش محاكين، ما نكونش محاكين.

السيد رئيس الجلسة:

كمل السي تويزي، السي المستشار، كمل، كمل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

وخا أسيدي، وخا أسيدي.

أسيدي حنا، شوف السي ماشي كنضرب فيه، وغير تصنت، غادي نهضر أنا بسمية الأصالة والمعاصرة، وأتحمل مسؤوليتي فيما أقول، أنا كنقول احنا كفاعلين، وسميها أنت كيفما بغيتي، كفاعلين، ما مشيناش مع الحكومة متعاوناتش معنا الحكومة باش يمكن نعطيو القيمة اللي خصها تعطى لهاد قانون التصفية، ما يمكنش نذكرو في دولة فيها الديموقراطية، فيها رقابة ديال الدور ديال البرلمان، من غير ما نكونو مستوعبين أش هو قانون التصفية؟ راه عمل كيديرو المجلس الجهوي للحسابات، كيجينا التصريح العام بالمطابقة، كيجينا التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص تنفيذ الميزانية.. العمل اللي كيدير المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص إنجاز هاد التقرير، عمل جنوني، عمل كيستمر ست أشهر، سبعة أشهر، باش يجيبو ذاك التقرير العام اللي قال السيد الوزير قبيلة، ماذا نستخلص منه احنا كبرلمان؟ باش يمكن نقول للحكومة راه أنتي صوتنا عليك، اعطيناك تراخيص فهاد الموضوع، صوتنا على هنا، صوتنا على كدا، أش درتي بيه؟ أشنو هما التحويلات اللي تدارو؟ أشنو هما الإمكانيات اللي استخلصتي؟ فين ماستخلصتيش؟ وعلاش حولتي؟ هاد الشي كلو ما كنعرفوهش، حتى واحد مكيعرفو، علاش؟ لأن مكاينش الوقت.

قانون دالمالية اللي كنصوتو على المداخيل والمصاريف كيقعد فيه شهرين، هذا كنقعدو فيه أربعة دالسوايع، اسمحوا لي، أنا كنقول شخصيا وأنا كحزب أصالة ومعاصرة، كنقول التعامل ديالنا مع قانون التصفية ماشي هو هداك، التعامل ديالنا مع قانون التصفية لا يجب أن يكون بهاد الطريقة، وخصنا احنا كبرلمان، أنا غنطلبو احنا كأصالة ومعاصرة، من أن المجلس الأعلى للحسابات خصو يجي يجيب لنا وخا كاين هو استقلال، ولكن خصو.. كيلعب دور فالدول لخرين كيلعب دور ديال مستشار ديال البرلمانيين كيجي، كنقشو التقرير، يمكن نجيبو، نطلبو من المجلس الأعلى للحسابات، احنا كبرلمانيين، كفرق، جينا ويشرح لينا التقرير نقدرو نطلبوه ويشرح لينا التقرير ونفهمو التقرير باش نجيو للحكومة علاش حولت هنا؟ و علاش ماحولتي هنا؟ و علاش درتي هنا؟ هذا هو الموضوع ديال قانون دالمالية.

ولهذا مغنطولش فهاد الموضوع كلو، لأن أنا يحز في نفسي 20 عام واحنا كنديرو هاد الشي بطريقة زعما (c'est pratique) داز القانون دالمالية دوزوه، أبدا، ولهذا كنقول أنا، احنا كفاعلين لابد باش ندفعو فالاتجاه تقوية الدور الرقابي ديال البرلمان فيما يخص المالية العمومية، بهاد الطريقة نفهمو هاد الشي وندفعو المجلس الأعلى للحسابات يتعاون مع البرلمان باش يقوم بالواجب ديالو باش نفهمو أش كدير الحكومة، كنصوتو وكنمشيو بحالنا، أش دارت؟ الله أعلم، حتى واحد ما عرف أش دارت، واسمعنا، واسمعت أنا مزيان الوزير أش قال، أهمية المناقشة، الدور كذا، كذا، كذا، واحد العدد، كاين القانون التنظيمي للمالية أعطى واحد العدد دالمسائل، اللي احنا باقي مزال مكنديروهاش، قانون التنظيمي للمالية فيه ثورة، فيه تحول، إلى قارناه بديال 92 الآن، فيه تحول كبير، ولكن الآن واش احنا قادرين باش نطبقو ذاك الشي اللي فقانون التنظيمي للمالية باش نجيو نراقبو الحكومة؟ كنقول ليكم أبدا، وماشي هاد هي الطريقة.

شكرا.

ماشي هاد الهضرة، هضرة أخرى كاينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ما كاينش حتى تدخل أخر؟

السي اللبار، واش تدخل ولا غير كلمة؟

المستشار السيد عبد السلام اللبار.

تدخل وكلمة وهضرة، هاد الهضرة لأننا احنا مخصناشاي نديرو الرقابة، احنا كبرلمانيين نديرو الرقابة على الحكومة، ماشي الرقابة على البرلمانيين أو على الأحزاب السياسية.

على أي السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الأخوات، الإخوة،

لم نكن نود أن نناقش قانون التصفية لسنة 2018، ولكن للتوضيح فقط، يجب أن نناقش هذا القانون حسب ما عشناه في 2018.

القانون المالي 2018، إضافة إلى ما صرح به ولاحظه المجلس الأعلى للحسابات، فرغم التدخلات والتوجهات الملكية الحثيثة والناجعة في بعض الأحيان لم تعي الحكومة ما قاله جلالة الملك نصره الله، بحيث عدة مشاريع عدة برامج ظلت على الهامش، ونفاجأ بعدة أرقام خيالية لم يستفد منها الشعب المغربي، إلا ما سمعه من أرقام.

الواقع ديال الوضعية الاجتماعية يندى له الجبين، وضعيتنا الاجتماعية تتدهور باسمرار. أروني فئة من المجتمع المغربي فرحة أو من يطالب بحقه الآن قد أخذه، الأجراء في محنة، المؤسسات الإنتاجية تغلق باستمرار، التعليم في وضعية لا ترضي شرائح المجتمع المغربي، الصحة ما زالت عليلة، رغم ما تم ضخه في ميزانياتها.

الشغل اليوم وصلنا للقمة اللي ما عمرها كسابقة لم نلمسها ولم نعرفها ولم يعرفها المغرب منذ سنوات، 14% من البطالة، وهاذ الشي كلو تيجرنا باش نقولو أن هاذ المرافق الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية اللي مفروض الحكومة تعطيها للشعب، فهي منعدمة. الشيء اللي غيدفع الطبقة المتوسطة إلى الاندثار والحكومة تزيد في تعذيبها بالضرائب والاقتطاعات، هذا هو قانون المالية لسنة 2018.

الفريق الاستقلالي سيمتنع عن التصويت، إن لم نقل رافض لهذا المشروع. به سأقول أننا لم نوافق ولا نوافق العمل الذي تقوم به الحكومة في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

أستسمحكم الإخوة، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

صافي، ما كاين باس، السي عبد الصمد، كلمة حتى هو، كلمة موجزة.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

هو في الحقيقة صحيح أن مناقشة قانون التصفية هي مناسبة مهمة للوقوف على الإنجازات التي قامت بها الحكومة بمرجعية قانون مالية محدد بالسنة التي جاءت بها المعطيات المرتبطة بقانون التصفية، وهو مناسبة كذلك للوقوف على.. أو تقييم أداء الحكومة ومدى التزامها.

لابد أن نسجل بهذه المناسبة أن هناك التزام وفق مقتضيات قانون المالية لقوانين المالية، باعتبار أن قانون التصفية هو صنف من قوانين المالية، التزمت الحكومة أولا بالآجال، ثانيا بالوثائق التي ينص عليها الفصل 66 من

قانون القانون التنظيمي للمالية.

هاذ قانون التصفية جاء فيه مرفقا بالحساب العام للدولة، مدعم بالحصيلة المحاسبية، التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية لأول مرة، تقرير افتحاص نجاعة الأداء، وهذه وثائق مهمة لابد، أولا، قبل أن ننتقل إلى النقاش أن نؤكد على الالتزام بمقتضيات قانون وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

فيما يتعلق بمجلس الحسابات، ما يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات يمكن للمكتب وفق مقتضيات قانون المحاكم المالية أن يطلب من المجلس الأعلى للحسابات مد المساعدة للبرلمان فيما يتعلق بالاختصاصات التي تدخل في إطاره، وهي المتعلقة بفحص قانون المالية أو تنفيذ قانون المالية، وهذا لا يدخل في اختصاصات المستشارين، والمستشارين أو الفرق إذا أرادت ذلك فلابد أن تمر عن طريق المكتب، الذي يدرج ذلك كنقطة من نقط جدول الأعمال.

لسنا بصدد التراشق واتهام الأحزاب وتبخيس أدوار الأحزاب وتبخيس أدوار المستشارين والفرق في هذه المناسبة، تقييم الأحزاب والفرق له مرجعيات مختلفة، ولكل مرجعيته، إذا كانت هناك مرجعية ضعيفة يمكن أن نقيم من خلالها ضعف الفرق والأحزاب، لكن إذا كانت هناك مرجعية تنافسية، مرجعية القوة الاقتراحية، مرجعية الأداء المتميز، فذلك سيجعلنا نرى في تقييمنا أن هناك تقييما إيجابيا للفرق داخل هذا المجلس وداخل قبة البرلمان.

نحن لابد أن نؤكد بأن قانون التصفية جاء هذه السنة للمناقشة. صحيح، لم تكن هناك مدة كافية، لكن لا يمكن لمن لا لم يطلع على الوثائق أن يلصق الاتهام بقانون التصفية.

قانون التصفية جاء بوثائق مهمة، وهذه الوثائق كانت تمكننا من النقاش. نحن نعتذر لأننا على مستوى لجنة المالية كانت المدة غير كافية لمناقشة قانون التصفية، هذا القانون المهم الذي حمل الكثير من المعطيات وحمل الكثير من الإنجازات التي كانت مناسبة للمناقشة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تبارك الله عليك السي عبد الصمد.

السي تويزي الله يخليك.

من فضلكم، الله يخليكم، شوف إلى واحد تدخل.. الله يخليكم.

ما كاين حتى شي متدخل آخر ؟

تنتسنى فيك باش تقولها لي، صافي.

عارف اللي كاين السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

الكلام الذي قاله السيد المستشار المحترم اليوم قلناه البارحة في اللجنة، وهذا واقع يعرفه الجميع ويقر به الجميع، ولو مع نفسه. نحن لا نعطي الأهمية لقانون التصفية، ولكن من جهة أخرى التوقيت أو الوقت اللي كيجينا فيه قانون التصفية والعدد ديال الوثائق اللي كتعطانا معه خلال أسبوع ما يمكنش تطلع عليها كلها وتخدم عليها كلها، وقلنا البارح بأنه كنبقاو نسرعو باش ندوزو قوانين التصفية على أهميتها، وهاذ الهضرة ما قلناهاش غير هاذ العام، قلناها سنوات هاذي.

بل أكثر من هذا اتفقنا مع السيد الوزير السابق وزير المالية السابق على أننا نديرو يوم دراسي من بعد قانون التصفية، باش نشوفو فين كاينة المصلحة ديال بلادنا وكيفاش نديرو للمداخيل والمصاريف، علما أن قانون التصفية لهذه السنة كانت عندو واحد الميزة، ألا وهي هاذيك ديال نجاعة الأداء، نجاعة الأداء ملي كنشوفوها كنلقاو ياله 22 وزارة هي اللي جابت هاذوك التقارير ديالها، ماشي كلشي الوزارات، بمعنى أنه حتى الحكومة ما عاطياش نفس الأهمية اللي خاصها تعطى لقانون التصفية، وأنه 4 ديال المؤسسات هي اللي جابت التقارير ديالها.

وإلى تفحصنا الوثائق غنلقاو بأن السلطة القضائية ما جابتش التقارير ديالها. السلطة القضائية الآن مستقلة، التقرير اللي كتدير النيابة العامة ما كيجيش للبرلمان، لا يناقش. كتتمول من المالية العمومية ولا تراقب، بل إنها حتى نجاعة الأداء ديالها ما دارتهاش، وهاذ نجاعة الأداء تفاوتت بين 100% اللي قال لنا التقرير بأنها دارتها الأمانة العامة للحكومة، وما بين 23.5% واللي دارتها وزارة العدل، ومن حسن الحظ ولا من سوء الحظ أن السيد الوزير هو اللي حاضر معنا، وبالتالي مزيان نناقشو مع بعضياتنا بدون نرفزة، بدون.. ويكون عندنا الصدر الواسع أن نتقبل الرأي والرأي الآخر.

البارح ملي تدخلنا في اللجنة وقلنا نفس الكلام، لا أريد أن أعيده، هو مكتوب لدينا، تدخل أحد رؤساء الفرق وقال نفس الكلام عاود بأنه حتى واحد ما يورينا آش غادي نديرو، مع كامل الأسف هاذ الفريق اليوم كلو غايب، وراه ما يمكنش تقول لا ما تقولش علي، وأنت ما.. خاصك تكون حاضر وتجي وتناقش وتدير.. والعيب إلى جينا وقلنا أودي راه هاذ الشي اللي كيتدار كنديروه كفرق ولا كأحزاب ولا كنقابات راه ماشي معقول، وخص يكون عندنا من سعة الصدر ما يتقبل النقد الذاتي، حتى احنا كبرلمانيين خصنا ماشي غير ننتقدو الحكومة، ننتقدو حتى انفسنا.

وحتى الفريق الذي انتقد العمل هذا اليوم البارحة باللجنة ما كان حاضر حتى واحد، خصنا نكونو قادرين نقولو على انفسنا أننا.. ويجي شي واحد ويقول لنا راه موقف ويخرج، يقول لنا احنا ما باغيينش ناقشو باش نفهمو. اليوم انتوما..

وعلى أية حال بالنسبة لنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،

نحن نعطي من الأهمية الخاصة لقانون التصفية ما يستحقه، ونحضر ونناقش وكنبحثو وكنحاولو نستاعنو بالخبراء في الحوايج اللي ما قدرناش نعرفو، لكن ملي كنجيو وكنلقاو أن الواقع هو هذا كيكون الإحباط، ومع ذلك احنا درنا العمل ديالنا وناقشنا قانون التصفية ديال 2018، واقترحنا على أنه قوانين التصفية مستقبلا في الكلمة ديالنا على أننا كبرلمان جميعا نعطيوها الأهمية ونبقاو نناقشوها، علما أنه احنا يمكن يكون 2019 هو آخر قانون للصفية سنناقشه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد..

ندوزو للتصويت؟ السيد الأمين.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 20.

المادة 2:

الموافقون: 12؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 02.

المادة 3:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 4:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 5:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 6:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 7:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 8:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 9:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

المادة 10:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 00.

أعرض **مشروع القانون برمته** للتصويت:

الموافقون= 14؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 0.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ القانون المالي للسنة المالية 2018.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

الملحـــق: المداخلات المكتـوبة المسلمـة لرئاســة الجلسة.

I. **فريق الأصالة والمعاصرة:**

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة مشروع القانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، والذي تأتي تفعيلا للتوجيهات التي جاءت بها الخطب الملكية الأخيرة، خاصة خطابي العرش وافتتاح الدورة البرلمانية، والتي أكد خلالها جلالته على ضرورة بلورة تدابير استعجالية تروم إنعاش الاقتصاد الوطني، ومساعدة المقاولات المغربية على تجاوز تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وأيضا

تؤسس للنهوض بالاقتصاد الوطني وتمكينه من تحقيق قفزة نوعية ترقى به إلى مصاف الدولة المتقدمة.

المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال هذا الصندوق يسعى إلى تفعيل مخطط طموح للإنعاش الاقتصادي، قيمته 120 مليار درهم، ما يجعله من حيث القيمة المالية هو واحد من أعلى مخططات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي مقارنة بالناتج الداخلي الخام للدول التي أعلنت عن مخططات مشابهة، وهو ما يعكس العناية المولوية الشريفة بالمقاولات بمختلف فئاتها وتصنيفاتها.

ويهدف هذا الصندوق إلى تجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا، والحرص على إطلاق دينامية جديدة للاقتصاد وللاستثمار العمومي، عبر تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بطريقة مباشرة، من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسات والشركات، ما سيفتح فرصا جديدة لتمويل المبادرات والمشاريع الاقتصادية لهذه المؤسسات، إضافة إلى توفير قروض ميسرة، ما يجعله من الآليات المبتكرة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

حقيقة نحن اليوم أمام تدبير جديد يروم توسيع الهوامش المالية أمام الاقتصاد الوطني من خلال الرهان على الشراكة بين القطاع العام والخاص، لأن الصندوق سيتخذ شكل شركة مساهمة بمجلس إدارة يرأسه وزير الاقتصاد والمالية، وسيتاح له الدخول في تمويل الاستثمارات العمومية والبحث عن موارد مالية جديدة، وتوسيع إمكانيات تمويل الاقتصاد الوطني، ومشاريع البنية التحتية بالأساس، وإغناء رأسمال الشركات الوطنية، ونتمنى صادقين أن نجاح هاته المهمة، لأن بلادنا في حاجة ماسة إلى تطوير منظومتها الاقتصادية عبر إنجاح هذا المخطط، لما يفترض أن تكون له من نتائج إيجابية على جميع الأصعدة، أهمها الحفاظ على مناصب الشغل القائمة والبحث عن خلق فرص عمل جديدة.

صحيح أن المبادرة الملكية بإحداث هذا الصندوق بالغة الأهمية، ومن شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، لكن يجب أن توازيها إجراءات وتدابير حكومية أخرى على مجموعة من الأصعدة، فرغم أن ميزانية الاستثمار العمومي عرفت تطورا مهما، حيث بلغ حجمها 230 مليار درهم خلال مشروع قانون المالية، لكن يجب الاعتراف أن الاستثمار العمومي في المغرب يعاني من إشكال واضح وهو أن مردوديته غير مرضية، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ما هو ظرفي مرتبط بالسياق العام الوطني والدولي ومنها ما هو بنيوي، لذا يجب اتخاذ إجراءات لتسريع الاصلاح، وخاصة على مستوى تفعيل النزاهة والشفافية والوضوح، وتكافؤ الفرص، وتحسين مناخ الاستثمار، وعلى مستوى الإصلاحات في الجوانب المؤسساتية الأخرى.

لهذا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن المبادرة الملكية المتعلقة بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، ومن موقعنا كمعارضة مسؤولة سندعم جميع المبادرات الحكومة الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، لهذا فإننا نصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

ويهدف المرسوم بقانون رقم 2.20.665 يتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء إلى تأهيل مدينة الدار البيضاء كمنطقة مالية ذات بعد إقليمي ودولي تتماشى مع المعايير الدولية، وإلى تعزيز شفافية ومضمون الأنشطة المزاولة داخل القطب المالي للدار البيضاء وتحسين جاذبية هذا القطب، لاسيما فيما يتعلق بالمقاولات المؤهلة للحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء ومراجعة حكامة منح هذه الصفة ومسطرة منحها وسحبها. كما أنه يرمي إلى وضع الأسس القانونية لتزويد القطب بالإمكانية والوسائل التي تمكنه من ضمان الجاذبية المرجوة للمستثمرين وتدعيم تنافسية الدار البيضاء على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لكوننا اليوم أمام مجرد إجراء شكلي يتمثل في المصادقة على المرسوم رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدارالبيضاء، الذي سبق وكان موضوع نقاش ومصادقة هو الآخر أمام البرلمان، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 70.20 يقضي المصادقة على المرسوم رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

3) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 21.20 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2018، و هو مشروع يمكن

البرلمان من مراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي، ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة، ويتيح مراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية استنادا إلى التقديرات المرخص بها في القانون المالي السنوي بما يسمح للبرلمان من الاضطلاع على الحصيلة العامة لمجموع عمليات تنفيذ القانون المالي، ويمكن البرلمان كذلك من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وإذا كان الدستور والقانون التنظيمي للمالية يخولان للبرلمان سلطات مهمة في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة، إلا أن إحدى الحدود والعوائق العملية التي تحول دون أداء البرلمان لدوره كاملا في مراقبة وتقييم تنفيذ قانون المالية هي افتقاره للمعلومات الكافية والتفاصيل الدقيقة بشأن حسابات مالية الدولة.

لكن، رغم ذلك، ومن خلال اطلاعنا على التصريح العام بالمطابقة لمالية سنة 2018، وكذا التقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2018، الذي أعدهما المجلس الأعلى للحسابات، لابد من إبداء بعض الملاحظات:

الوثائق المقدمة:

أشار المجلس الأعلى للحسابات أنه لم يتوصل بالعديد من الوثائق المتعلقة بتنفيذ ميزانية 2018، تمثلت في المعطيات التفصيلية بخصوص تنفيذ علميات المداخيل والنفقات للحسابات الخصوصية للميزانية، واكتفى رئيس الحكومة بإرسال بيانات إجمالية للاعتمادات المتعلقة بالحسابات الخصوصية.

لماذا السيد الوزير لم يتم تمكين المجلس الأعلى للحسابات من جميع الوثائق الضرورية للقيام بعمله على أحسن وجه؟

ارتفاع عجز الميزانية:

عرفت سنة 2018 تسجيل نسبة عجز في الميزانية قدرت بـ 41,6 مليار درهم، أي ما يعادل 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بزيادة حاولي 8,38 مليار درهم ، وبنسبة تصل إلى 25,2% مقارنة بالتوقعات، وترتب عن ذلك، استمرار تفاقم مديونية الخزينة التي بلغت 722,6 مليار درهم مع متم سنة 2018 مقابل 692,3 مليار درهم سنة 2017.

لكن، رغم ذلك نلاحظ أن الحكومة لازالت تنهج سياسة الاقتراض بشكل مفرط، وترهن مستقبل الأجيال القادمة غير مهتمة لا بناقوس الخطر الذي دقه المجلس الأعلى للحسابات وكذا المعارضة في مناسبات عديدة ولا بخطورة الوضعية المالية للبلاد.

محدودية إنجازات القانون المالي:

بمجرد الإطلاع على انجازات قانون المالية لسنة 2018، نلاحظ أن تنفيذ ميزانية سنة 2018، أسفر عن ارتفاع المداخيل بنسبة إنجاز تقدر بـ 110 وبزيادة تقدر بـ 5% مقارنة بمداخيل سنة 2017، و بلغت نسبة انجاز النفقات حوالي 80%، وهو ما شكل تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2017.

غير أننا نسجل مفارقات كبيرة جدا بين ميزانيتي التسيير والاستثمار، حيث أسفر تنفيذهما عن تسجيل نسبة إنجاز عالية بالنسبة لميزانية التسيير بحيث بلغت أكثر من 99,6%، وقد أرجع المجلس الأعلى للحسابات سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع النفقات الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة التي ارتفعت بحوالي 4 مليارات و100 مليون درهم، أي بزيادة قدرت بـ10,6% مقارنة بسنة 2017، في حين أن نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار بالكاد تصل إلى 78.8%، بل في حقيقة الأمر بلغت 73% فقط.

فحسب المجلس الأعلى للحسابات، نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار، تضم نفقات الاستثمار وكذا النفقات المشتركة – الاستثمار، والتي تعتبر عمليات حسابية بسيطة تتمثل في تحويلات من فصل التكاليف المشتركة – الاستثمار لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، فإن نسبة الإنجاز الحقيقية لميزانية الاستثمار تصل فقط إلى 73% وليس 78,8%، لا نفهم لماذا تصر الحكومة على إدراج هذا النوع من العمليات ضمن نفقات الاستثمار، هل يراد بذلك فقط تضخيم نسبة الإنجاز؟؟؟

النفقات الطارئة:

بخصوص فصل النفقات الطارئة أول ملاحظة نسجلها، وسجلها المجلس الأعلى للحسابات أيضا، تتمثل في استفادة نفس القطاعات الوزارية خلال سنتي 2017 و2018 وربما حتى السنوات السابقة، من الاقتطاعات من هذا الفصل، وخصصت لتغطية نفس العمليات، وهذا يعني انتفاء شرط صعوبة التوقع، وبالتالي لا معنى لعدم إقدام الوزارات المعنية على إدراج هذه الاعتمادات ضمن الميزانية القطاعية.

الاعتمادات المرحلة:

بلغت الاعتمادات المرحلة ما مجموعه 11,16 مليار درهم، مسجلة انخفاضا مهما مقارنة بسنة 2017، غير أنكم لازلتم بعيدين عن احترام مقتضى المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية، المتعلق بتسقيف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من الاعتمادات المفتوحة.

مثلا: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بلغت نسبة الاعتمادات المرحلة 35.6%، وزارة الاقتصاد والمالية 59.8% ...، لهذا نؤكد على أن الحكومة مطالبة باحترام مقتضيات المادة 63 السالفة الذكر، ونريد شرحا وتوضيحا للأسباب التي تحول دون ذلك؟

أموال المساعدة:

بخصوص هذه النقطة لدينا ملاحظة بسيطة، وهي الاستفادة الدائمة لنفس القطاعات من أموال المساعدة وبنسبة ضخمة جدا، نريد صراحة معرفة السبب وراء دعم قطاعات وزارية بعينها، رغم أنها تستفيد من إجراءات مهمة تأتي بها قوانين المالية كالإعفاءات الضريبية، لماذا الإصرار على دعم هذه القطاعات؟

مثلا: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تستفيد من 74.4%، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تستفيد من 21.3%، بمعنى أن قطاعين وزاريين يستفيدان من 95.7% من أموال المساعدة، في حين وزارة الصحة تستفيد بنسبة 2.2% فقط ؟

السيد الوزير،

هناك نقطة أخرى تتعلق بملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في التصريح العام بالمطابقة، حيث تنص المادة 25 من القانون رقم 99.62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، على أن المحاسبين العموميين ملزمون بتقديم حساباتهم إلى المجلس حسب الكيفيات المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وفيما يخص الوضعية النهائية الخاصة بتقديم الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين برسم السنة المالية 2018، تم تقديم 570 حساب فردي إلى المجلس الأعلى للحسابات من أصل 762، وهو ما يعني تخلف 192 محاسب عن تقديم الحساب المتعلق به، وهو ما جعل نسبة الحسابات المقدمة لا تتجاوز 74.8% من مجموع الحسابات الواجب الإدلاء بها، وهو ما شكل تراجعا مقارنة بسنة 2017، حيث تم تسجيل نسبة 80.5%، وهذا أمر يعيق عمل المجلس الأعلى للحسابات حسب ما أكده هذا المجلس في التصريح العام بالمطابقة لميزانية سنة 2018.

السيد الوزير،

أسفرت عملية التأكد من مطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة عن تسجيل بعض الفروقات ما بين المبالغ المسجلة من قبل بعض المحاسبين العموميين والخازن العام للمملكة (قسم مركزة الحسابات)، وصلت إلى ما قيمته 54,95 مليار درهم.

صحيح أن الخزينة حاولت تبرير ملاحظات المجلس الأعلى الحسابات، وعزتها إلى الفارق الزمني بين إعداد قانون التصفية وإدلاء المحاسبين العموميين بحساباتهم الفردية، وقيامها ببعض التسويات في المراحل النهائية من مسلسل إعداد مشروع قانون التصفية، أي بعد إدلاء المحاسبين العموميين بحساباتهم الفردية.

هذا المبرر يبقى غير مقبول، لكون الهدف الأساسي من مشروع قانون التصفية هي التأكد من صدقية تنفيذ قانون المالية ومعرفة الكيفية التي صرفت بها موارد الدولة من أموال عمومية، فلا جدوى من هذه الآلية إن كانت لن تكشف بشكل واضح وشفاف حقائق الأمور، ثم مناقشة مشروع قانون التصفية تتم بعد سنتين من تنفيذ قانون المالية، بمعنى أن المحاسبين العموميين يملكون الوقت الكافي لتقديم تصريحاتهم، كما أن الوزارة والخازن العام للمملكة يملكون أيضا الوقت الكافي للقيام بجميع التسويات الضرورية قبل تقديم التصريحات وتقديم مشروع قانون التصفية.

نقطة أخرى نراها بالغة الأهمية، وهي أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتلقى أجوبة بخصوص الفوارق الخاصة بمحصلي الضرائب، و التي بلغت 32.66 مليون درهم، وهذا أمر غير مقبول، لذلك نطالبكم السيد الوزير بتوضيحات في الموضوع.

بالنظر لكل ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت ضد هذا المشروع قانون.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل لمناقشة مشروع القانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الذي جاء امتثالا للتوجيهات الملكية السامية خلال خطاب جلالته للأمة يوم 29 يوليوز 2020 بمناسبة عيد الشباب المجيد، حيث حدد جلالته التوجهات الاستراتيجية حيث اقتضى نظر جلالته أن يتم نهجها لمواجهة تداعيات الأزمة التي يعيشها المغرب كباقي دول العالم بسبب جائحة كورونا، مما دفع الحكومة إلى إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي كأولوية لدعم القطاعات الإنتاجية ومصاحبتها لتجاوز هذه الأزمة وتستعيد عافيتها والرفع من قدرتها لتوفير مناصب الشغل والحفاظ عليها.

ويأتي هذا الصندوق في زمرة مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الاستعجالي التي تم اتخاذها في إطار تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي المذكورة والتي تتمثل خصوصا:

1- في الإصلاح المؤسساتي لصندوق الضمان المركزي؛
2- التوقيع على "ميثاق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل"؛
3- توقيع عقود برامج لتنفيذ مجموعة من الإجراءات القطاعية للقطاعات الأكثر تضررا؛
4- تخصيص مبلغ 75 مليار درهم على شكل قروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة جميع شرائح المقاولات بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية؛
5- إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي يعبئ 45 مليار درهم، تخصص 15 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة.

ونشيد هنا بالتوجيهات المولوية السامية التي وجه فيها البرلمان في خطابه يوم 09 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السن التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، بتخويل هذا الصندوق الشخصية المعنوية لتمكينه من آليات وشروط الحكامة الرشيدة والتدبير الناجع، ليقوم بدوره المنتظر منه للرفع من القدرة التنافسية للمقاولات والنهوض بالاستثمار وتقوية قدرات الاقتصاد الوطني، فتم تحويل الصندوق

إلى شركة مساهمة شرفت بحمل اسم " صندوق محمد السادس للاستثمار" يفتح رأسماله في حدود 49% مع تقييد مساهمة الهيآت غير التابعة للدولة في نسبة 33% للحفاظ على استدامة طبيعته العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن نثمن هذا العمل الذي تقوم به الحكومة للإسراع بتنفيذ التوجيهات الملكية، فإننا لابد من لفت الانتباه إلى أن لا يصدم هذا الإطار القانوني بعراقيل وصعوبات تحد من فعاليته من قبيل تعقيد المساطر الإدارية وجعله مستفيدا من قانون تسهيل المساطر، من قبيل التمييز بين المستفيدين من دعمه وخضوعه للمحسوبية والزبونية.

ومساهمة منا في تقوية الترسانة القانونية التي تتوخى الإسراع بإخراج بلدنا من تبعات جائحة "كوفيد-19" فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل لمناقشة مشروع القانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على مرسوم بمثابة قانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، الذي يأتي استكمالا للدينامية التي يعرفها الاطار التشريعي المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء الذي تم إحداثه بمبادرة ملكية سامية سنة 2010، لتعزيز تنافسية مدينة الدار البيضاء كمركز مالي واقتصادي مندمج يرسخ التوجه الإفريقي للمملكة، فبدأ بالقانون 44.10 المتعلق بهذا القطب مما مكن من توفير تدابير خاصة تمكن من ضمان الجاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب ووفر آليات تنظيمية محفزة تعزز تنافسية الدار البيضاء، هذا كله ساهم في تسجيل تقدم ملحوظ لتصنيف القطب المالي للدار البيضاء حيث انتقل من المرتبة 62 عالميا و2 إفريقيا عند دخوله (GFCI[1]) إلى المرتبة 41 عالميا والأولى إفريقيا خلال شهر مارس 2020.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أهداف المشروع المتمثلة في:

1 - توسيع فئات الوحدات والأنشطة المؤهلة للحصول على صفة القطب؛

2- تعزيز مهام هيئة القطب المالي للدار البيضاء؛

3- مراجعة حكامة منح صفة القطب المالي للدار البيضاء؛

4- مراجعة شروط اكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء؛

5- توسيع الاستفادة من صفة القطب المالي لنشاط التدبير الخاص للممتلكات؛

6- مراجعة حالات سحب صفة القطب؛

7 إدراج أحكام انتقالية بالنسبة للمقاولات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء.

8- ملاءمة النظام الجبائي الخاص بالقطب المالي للدار البيضاء.

تسعى لتوسيع نطاق وضع القطب المالي للدار البيضاء ليشمل 6 أنشطة جديدة وهي: بشركات الاستثمار وهيئات الاستثمار الجماعي، ومستشاري الاستثمار المالي، والخدمات المرتبطة بأرضيات التمويل التشاركي، والشركات التجارية ومتعهدي الخدمات التقنية لصالح كيانات مجموعة شركات. وستعرف الشركات القابضة مرونة أكبر في شروط الحصول على العلامات التجارية.

وهو التغيير الذي سيجعل المقاولات المؤهلة لحمل صفة القطب المالي للدار البيضاء منظمة في إطار مقاولات مالية وغير مالية طبقا لمقتضيات المادتين 4 و5 من المرسوم بقانون المذكور، باستثناء المقاولات المالية التي تحصل على أموال عمومية وفق منطوق المادة 2 من القانون 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها أو تلك التي ينجز جزء من أنشطتها مع أشخاص اعتباريين خارج التدبير الخاص للأصول.

كما أن المرسوم بقانون لا يميز بين المغاربة والأجانب في ما يتعلق بالحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء، مشيرا على سبيل المثال إلى أن نشاط تدبير الأصول متوفر اليوم في صفة القطب المالي للدار البيضاء سواء كانت موجهة لأشخاص اعتباريين مغاربة أو أجانب، مقيمون أو غير مقيمين. مما يجعلنا نتفق مع المعنيين أن "التعريف الجديد للأنشطة المؤهلة لصفة القطب المالي للدار البيضاء حلت إشكالية التجميع".

وفي مجال الحكامة نسجل أن التشريع الجديد الذي ينظم القطب المالي للدار البيضاء ينص على منح صفة "القطب المالي للدار البيضاء" بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية باقتراح من سلطة القطب المالي للدار البيضاء (CFC Authority: CFCA[2]) عوض لجنة القطب المالي للدار البيضاء التي تم حذفها مؤخرا. ويدعو إلى استشارة الأعضاء الذين يشكلون لجنة القطب المالي للدار البيضاء (بنك المغرب، الهيئة المغربية لسوق

[1] **G**lobal **F**inancial **C**entres **I**ndex

[2] Casablanca Finance City Authority.

الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) خلال التحقيق من طرف سلطة القطب المالي، في طلب لمقاولة خاضعة لإحدى الهيئات السالفة الذكر، من أجل الحصول على الوضع القانوني للقطب المالي للدار البيضاء.

ونتفق أيضا مع المعنيين والمتخصصين أن هذه التغييرات التي أدخلها المرسوم 2.20.665 ستمكن من تعزيز جاذبية المستثمرين الأجانب والمغاربة بالنظر إلى الامتيازات الضريبية الممنوحة للمقاولات الحاصلة على صفة المركز المالي للدار البيضاء، لاسيما الإعفاء من الضريبة المقتطعة من المصدر على أرباح الأسهم والمنتوجات من المساهمات المماثلة الموزعة على المستفيدين (الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون) مقيمين كانوا أو غير مقيمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الختم لابد من إبداء تخوفنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تصبح سياسة الأمر الواقع التي تمارسها الحكومة عبر تفعيل الفصل 81 من الدستور والتشريع عن طريق المراسيم بمثابة قوانين هي القاعدة في إصدار القوانين مما يحرم البرلمان من ممارسة صلاحياته التشريعية، إذا ما أضفنا إلى ذلك عدم تجاوب الحكومة مع مقترحات القوانين التي تضعها الفرق والمجموعات البرلمانية.

وبما أن هذا الإصلاح يتجاوب مع مطالبنا وزملائنا البرلمانيين في غرفتي البرلمان ومع مهنيي القطاع فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- **فريق العدالة والتنمية:**

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" الذي تم إحداثه تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك ضمن مخطط شامل للإنعاش الاقتصادي، والذي يعتبر من أولويات هذه المرحلة الصعبة للنهوض بالاستثمار وتقوية قدرات الاقتصاد الوطني بهدف التخفيف من الانعكاسات السلبية لجائحة "كوفيد-19".

وفي هذا السياق، نستحضر جميعا ما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة، حيث أكد على أنه "... **وقد ارتأينا إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات. ويجب أن يرتكز هذا الصندوق، بالإضافة إلى مساهمة الدولة، على تنسيق وعقلنة الصناديق التمويلية.** (انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي).

يقدر حجم الاستثمارات المنتظرة، في إطار هذا المشروع، بما يقارب 38 مليار درهم، على المدى المتوسط. وهو ما سيمكن من خلق قيمة مضافة، لتمثل حوالي نقطتين إضافيتين سنويا من الناتج الداخلي الخام، وإحداث عدد هام من مناصب الشغل خلال السنوات القادمة.

لذا، يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع العمل على تحفيز الشباب في العالم القروي عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، لاسيما في المهن والخدمات، المرتبطة بالفلاحة.

وبهذه المناسبة، نثمن باعتزاز جميع الإجراءات الاستباقية التي أمر جلالة الملك محمد السادس نصره الله باتخاذها طيلة فترة الطوارئ الصحية لاحتواء الظروف الاقتصادية الخاصة التي يمر منها اقتصادنا الوطني.

ومن جهة أخرى، ننوه أيضا بالتفاعل الايجابي للحكومة التي أدرجت عددا هاما من الإجراءات في قانون المالية 2020 في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي. ونعتبر إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" بمثابة خطوة مهمة لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي، في إطار شراكات مع القطاع الخاص، والمساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية، في رأسمال مقاولات صغيرة ومتوسطة سوف تعطي هامشا أكبر للحكومة لتمنيع بلادنا لتخطي هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتبعاتها الصحية على سوق الشغل.

وموازاة مع كل هذه التدابير والمجهودات التي بذلتها الحكومة لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد، نسجل بكل إيجابية ما يلي:

- ✓ أن مخطط الإنعاش الاقتصادي هي خطة طموحة تكتسي دورا هيكليا بالنظر إلى الوسائل التي سيتم منحها للقطاع الخاص؛
- ✓ تخصيص 45 مليار درهم، منها 15 مليار درهم من طرف الميزانية العامة للدولة حافزا للشركاء الوطنيين والدوليين لمواكبة تدخلاته والمساهمة في المشاريع الاستثمارية الكبرى المرتقبة؛
- ✓ تعبئة وسائل تمويل إضافية ومبتكرة من أجل تسهيل وتحسين شروط تمويل مشاريع استثمارية وتنفيذها؛
- ✓ تمكين "صندوق محمد السادس للاستثمار" من هيآت تدبيرية تستند

على مبادئ الحكامة الجيدة، والنجاعة والشفافية للاضطلاع بمهامه على أحسن وجه.

وفي الختام، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، للتنويه بهذا الإجراء التشريعي لتأهيل مدينة الدار البيضاء كمنطقة مالية ذات بعد إقليمي ودولي تتماشى مع المعايير الدولية، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تكتسي في نظرنا راهنية قصوى، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ توسيع فئات الوحدات والأنشطة المؤهلة للحصول على صفة القطب لتشمل، بالإضافة إلى الوحدات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل، الخدمات المرتبطة بمنصات التمويل التعاوني (crowdfunding) والإرشاد في الاستثمار المالي وشركات الاستثمار وهيئات التوظيف الجماعي وشركات التجارة ونشاط فوترة السلع من قبل مقدمي الخدمات التقنية؛

✓ تعزيز مهام هيئة القطب المالي للدار البيضاء لتشمل كذلك أي مهمة أخرى تعهد إليها بمقتضى التشريعات الجاري بها العمل؛

✓ تعزيز شفافية ومضمون الأنشطة المزاولة داخل القطب المالي للدار البيضاء وتحسين جاذبية هذا القطب، لاسيما فيما يتعلق بالمقاولات المؤهلة للحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء ومراجعة حكامة منح هذه الصفة ومسطرة منحها وسحبها؛

✓ مراجعة شروط اكتساب صفة القطب المالي للدار البيضاء من حيث المعايير الواجب التقيد بها وكذا الوثائق التي يجب أن يكون طلب الحصول على هذه الصفة مشفوعا بها للتأكد من استيفاء المقاولات للشروط النصوص عليها؛

✓ توسيع الاستفادة من صفة القطب المالي لنشاط التدبير الخاص للممتلكات، بالنسبة لمؤسسات الائتمان، لتشمل الأشخاص الذاتيين سواء المغاربة منهم أو الأجانب؛

✓ مراجعة حالات سحب صفة القطب من المقاولات التي اكتسبت هذه الصفة وذلك بإقرارها بناء على تقرير معلل تعده هيئة القطب المالي للدار البيضاء وتُحيله على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛

✓ إدراج أحكام انتقالية بالنسبة للمقاولات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء تُلزم بموجبها الامتثال لأحكام مشروع هذا المرسوم بقانون؛

✓ التنصيص في مقتضيات مشروع هذا القانون على أن النظام الضريبي الجاري به العمل قبل 01 يناير 2020 يظل مطبقا على شركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء قبل هذا التاريخ إلى غاية 2022/12/31. وبعد هذا التاريخ (أي ابتداء من فتح يناير 2023)، ستخضع جميع الشركات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء للنظام الضريبي الذي أُقر في 2020 والذي بموجبه تخضع هاته المقاولات لنسبة ضريبة على الشركات محددة في 15% بدل 8.75%، وقد تم إدراج هذا المقتضى ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021".

وبهذه المناسبة، نثمن باعتزاز في فريق العدالة والتنمية مضامين هذا الإجراء التشريعي ذي الأثر الكبير في الأسواق المالية داخليا وخارجيا، والذي يضمن امتثال للأنظمة الضريبية للصادرات ومناطق التسريع الصناعي ببلادنا لمعايير الحياد والتحفيز والحكامة.

وفي الختام، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع القانون رقم 21.20 المتعلق

بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 لتقييم عمل الحكومة ومراقبة أدائها برلمانيا في إطار الصلاحيات والترخيصات الممنوحة لها بموجب القانون المالي 2018 والاطلاع والتحقق على الكيفية التي تم بها استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم نفس السنة المالية.

ومن هذا المنطلق، لابد من التنويه بالمجهود الذي تبذله الحكومة من خلال إعداد مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2018 الذي نعتبره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية وفرصة لمساءلة الحكومة حول أثر النفقات العمومية من حيث الفعالية السوسيو اقتصادية بشكل عام، وكذا نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية للرفع من أثرها المباشر على حياة المواطنين.

إن قراءة النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 كانت في مجملها إيجابية نذكر من بينها مايلي:

- ✓ ارتفاع مداخيل الميزانية العامة للدولة بحوالي 21,3 مليار درهم؛
- ✓ ارتفاع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمبلغ 459 مليون درهم؛
- ✓ تسجيل نسبة إنجاز مهمة على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار تقدر ب 79%؛
- ✓ بذل الحكومة مجهودات مقدرة للتحكم في الدين العمومي في ظل الصعوبات المالية التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة؛
- ✓ تنفيذ نسبة انجاز على مستوى موارد الميزانية العامة بـ 108.66%؛
- ✓ ارتفاع موارد الحسابات الخصوصية للخزينة إلى 92 مليار درهم؛
- ✓ تحقيق الاقتصاد الوطني معدل نمو يقدر بـ 3.1% من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ ارتفاع الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية بنسب بلغت على التوالي 4.7% و 113.9%؛
- ✓ انخفاض نسبة الاعتمادات المرحلة على مستوى الميزانية العامة للدولة من سنة 2017 إلى سنة 2018 بنسبة حوالي 29.1% مع الاستثناء ،بطبيعة الحال، للاعتمادات المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة؛

بالنسبة لقطاع الصحة، نسجل بكل اعتزاز تحقيق عدد من الإنجازات التي تتعلق بـ:

- ○ بلوغ عدد المؤهلين للاستفادة من نظام المساعدة الطبية ما يفوق 12 ملايين نسمة؛
- ○ إصدار مرسوم جديد يتعلق بالتغطية الصحية للطلبة حيث استفاد أكثر من 76 ألف طالب من هذا النظام؛
- ○ إقرار تغطية صحية لفائدة المهاجرين منذ سنة 2014 والذين بلغ عدد المستفيدين منهم حوالي 50 ألف مستفيد؛
- ○ انخفاض ملموس في نسبة وفيات الأمهات في لمغرب بنسبة 35%.

وفيما يخص قطاع التربية الوطنية، فنسجل بكل ايجابية المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية على القطاع فيما يخص:

- ○ توظيف 55.000 من موظفي الأكاديميات بين سنتي 2016 و2018 بهدف الحد من ظاهرة الاكتظاظ وتحسين ظروف الجودة؛
- ○ استفادة حوالي 67.000 تلميذ(ة) من برامج التربية غير النظامية؛
- ○ تأهيل مايقارب 1780 مؤسسة تعليمية وتعويض 601 حجرة من البناء المفكك؛
- ○ الارتقاء بجودة التربية والتكوين من خلال تطوير النموذج البيداغوجي،وتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وإعداد ميثاق مدرسة المواطنة وإنشاء 25 ألف نادي تربوي موضوعاتي.

ومن جهة أخرى، وفي سياق تفاعلنا مع مشروع هذا القانون، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على مجموعة من الملاحظات نظرا لأهميتها منها:

- ✓ ضعف نسبة الانجاز المتعلقة بنفقات صندوق التماسك الاجتماعي وحرمان فئات اجتماعية هشة من الدعم المالي؛
- ✓ الحرص على ضرورة تقيد القطاعات والمؤسسات بإرفاق تقارير حول نجاعة الأداء وتقارير افتحاص نجاعة الأداء ضمن الميزانية الخاصة بها؛
- ✓ ضرورة الرفع من نسبة إنجاز صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لفك العزلة عن العالم القروي؛
- ✓ تكريس المزيد من النجاعة والشفافية في مجال تدبير الموارد البشرية والمالية؛
- ✓ مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية؛
- ✓ تسريع مراجعة مقتضيات مدونة تحصيل الديون العمومية من أجل ضمان فعالية عمليات التحصيل في ظل تزايد الإكراهات وتقلص الهوامش المتاحة على مستوى تدبير المالية العمومية؛
- ✓ العمل على مراجعة مقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك من أجل مزيد من العدالة الاجتماعية والعقلنة الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة مراجعة حكامة النفقات الجبائية الموجهة في إطار دعم بعض الفئات من الملزمين، أو الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة نجاعتها على أسس عقلانية وذات مصداقية، وكذا ضبط سريان مفعولها الزمني بشكل واضح.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي، في مناقشة مشروع قانون رقم 76.20 القاضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، وأود في البداية، أن أتوقف عند الحدث التاريخي المهم، المتعلق بالقرار الأمريكي الرامي إلى إعلان سيادة المغرب على كافة ترابه بالمناطق الجنوبية، وهذا يؤكد عدالة قضيتنا الوطنية وتتويجا للمجهودات الجبارة التي ما فتئ جلالته يقوم بها منذ توليه العرش، من أجل وضع حد للنزاع المفتعل بأقاليمنا الجنوبية.

أما بخصوص مناقشة هذا المشروع، فنحن في الفريق الحركي نستحضر السياق الذي جاء فيه بمبادرة ملكية سامية في خطاب العرش وخطاب افتتاح دورة أكتوبر بالبرلمان، فإحداث هذا الصندوق يندرج ضمن خطة إنعاش اقتصادي بقيمة 120 مليار درهم، حيث تشمل الخطة التي جاءت عقب أزمة فيروس كورونا التوقيع على ميثاق الإقلاع الاقتصادي والتشغيل بين الدولة والقطاع الخاص والمجموعة المهنية لبنوك المغرب.

فهذا الصندوق، له راهنتيه وتعقد عليه أمال كبيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال حجم المبالغ المالية المرصدة له والتي تقدر بـ 45 مليار درهم، منها 15 مليار درهم من ميزانية الدولة، و30 مليار درهم عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص وعبر شركات دولية وهبات، ولعل الغرض الأساسي من هذا الصندوق، هو الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتعزيز رأسمال الشركات، ودعم الأنشطة المنتجة في انسجام وتكامل مع الإستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية، ومن بين القطاعات التي ستحظى من تمويل الصندوق بشكل عام هناك هيكلة الصناعة والقطاع الفلاحي (الجيل الأخضر) والقطاع السياحي، الذي تضرر كثيرا من جائحة كورونا، كما أنه ستناط بهذا الصندوق مهمة وضع كل آلية تمويل مهيكلة تخصص لإيجاد حلول تمويل المقاولات العامة في المجالات التي يعتبرها الصندوق أولوية، والإسهام في إعداد مشاريع استثمارية والقيام بهيكلتها المالية على الصعيدين الوطني والترابي.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الصدد لابد أن نركز على أن تدخل الصندوق، ينبغي أن يكون تدخلا عادلا، يراعي العدالة المجالية بين الجهات والمناطق، حتى يمكننا القضاء على الفوارق في المجال الاستثماري الذي تحظى به المناطق القريبة من الموانئ والطريق السيار، على حساب مناطق كانت مهمشة لعقود من الزمن. كما أننا نطمح أن تكون تدخلات الصندوق إيجابية على الشق الاجتماعي في شتى مجالاته.

السيد الرئيس المحترم،

إيمانا في الفريق الحركي بأن هذا الصندوق سيحدث إقلاعا إقتصاديا من شأنه أن تفتخر به الأجيال القادمة، لا يسعنا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، وهو إجراء دستوري تطبيقا الأحكام الفصل 76 من الدستور، وقانوني أيضا طبقا للمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وهي مناسبة أيضا للبرلمان لتقييم نتائج سنة مالية بين المتوقع والمنجز فعلا، ومدى التزام الحكومة ببرامجها وتعهداتها في ما يخص تنفيذ مشاريع قوانين المالية، كما نثمن دور مجلس الأعلى للحسابات كهيأة دستورية في مراقبة المالية العمومية إذ تمدنا بتقارير حول تنفيذ الميزانية مرفوقة بملاحظات وتوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار.

إننا في الفريق الحركي نسجل أن هذه اللحظة هي لحظة للمحاسبة بامتياز باعتبار أن قانون التصفية وسيلة للمراقبة البعدية للمالية العمومية من طرف البرلمان.

وإننا نسجل بكل اعتزاز الجهود الحكومية الرامية والهادفة إلى تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية، فإننا نشير إلى أن حجم المواكبة والدراسة لهذه المشاريع لا تعكس الأهمية التي يكتسيها كوسيلة ناجعة للمراقبة البعدية التي يضطلع بها البرلمان، ومساءلة مستوى الحكامة المالية ومنسوب المطابقة بين الالتزام والتنفيذ.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون التصفية هو قانون محاسباتي لأنه يقدم كل البيانات والأرقام التي تمكن من الوقوف فعلا على ما تم إنجازه وإنفاقه من الناحية المحاسباتية، إضافة إلى أنه يجعل السياسات العامة للحكومة تحت مجهر التقييم والتصويب واقتراح المسلك الحكاماتي المالي الأفضل الذي يجتهد في

جلب الموارد وعقلنة النفقات وحسن توزيعها.

إن العبرة من هذا النقاش تكمن في مدى تحقيق النتائج انطلاقا من الأهداف المحددة التي تم على أساسها فتح الاعتمادات وصرف النفقات.

دون الخوض في الأرقام، نشير بأن الحكومة تحملت مسؤوليتها في استعادة العافية العمومية، سياسة إرادية جريئة لتحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية وحسنت مستوى الموازنة العامة مما أسهم في سلسلة من الإصلاحات والتدابير الحكومية.

وإذا كانت مطابقة الأرقام من صميم ما أسنده القانون التنظيمي لقانون المالية من خلال تثبيت وحصر المداخيل المضبوطة والنفقات المتعلقة بنفس السنة المالية، فإن المبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة يستدعي كذلك أجرأة المخططات والاستراتيجيات والتعهدات وحتى الأهداف التي التزمت هذه القوانين.

إننا نستحضر السياق الدولي والوطني المطبوع بجائحة كورونا الذي أعد فيه هذا المشروع وتدهور الاقتصاد الوطني والأكيد أن الحكومة حاولت لحد ما النجاح في أجرأة التوقعات والفرضيات على المستوى المحسابتي لكنها تبقى مطوقة دائما بتحقيق البرنامج الحكومي.

إن القراءة المتأنية لهذا المشروع تؤكد المجهود الذي بذلته الحكومة خلال السنة التي يشملها هذا المشروع والمتمثل في تحصين المالية العمومية والحفاظ على الطابع السيادي والمالي على الرغم من الإكراهات.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نهنئ الحكومة على ما تحقق من برامج وعلى النفس الصلاحي والتدبيري الذي تسلكه الحكومة من أجل تقوية قدرات التدبير المالي والاقتصادي حتى تكون في مستوى الإنتظارات والرهانات وفي مستوى الإصلاحات الكبرى التي تتطلع إليها بلادنا في إطار النموذج التنموي الجديد والجهوية المتقدمة.

والسلام عليكم.

V- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار قيد التصويت والمصادقة الذي يندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال أشغال الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة التشريعية، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي حدد التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي ينبغي العمل على تنزيلها لتدبير الأزمة التي يعرفها المغرب بسبب جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد، وبهدف إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي، تقرر إحداث شركة مساهمة تحت إسم "صندوق محمد السادس للاستثمار"، خصص لها غلاف مالي يبلغ 15 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة ويرأس الوزير المكلف بالمالية مجلس إدارتها؛ يتمثل غرضه الأساسي الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي، في إطار شراكات مع القطاع الخاص؛ والمساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية، في رأسمال مقاولات صغيرة أو متوسطة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، آملين أن يشكل مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة على مستوى الجلسة العامة ومن خلاله الصندوق المذكور آلية استثمارية ستساهم بنجاعة وفعالية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتعزيز رأسمال المقاولات والشركات، وكذا دعم الأنشطة الإنتاجية الكبرى للحد من تداعيات آثار جائحة "كورونا".

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة إلى تعزيز وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة والديمومة والشفافية وحرية الحصول على المعلومات لتقوية نجاعة صندوق محمد السادس للاستثمار.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع هذا القانون، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 صادر في 30 سبتمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء قيد التصويت والمصادقة الذي يندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال أشغال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة التشريعية، للنهوض المؤسساتي بالقطب المالي وإدارته، دراسة طلبات الحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء، والتأكد من احترام المقاولات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء للالتزامات التي تعهدت بها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 صادر في 30 سبتمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، آملين أن يشكل مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة فتحا لآفاق جديدة أمام تعزيز وتطوير الرصيد الاقتصادي للمدينة كعاصمة إقليمية ودولية كبرى.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 صادر في 30 سبتمبر 2020 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

3) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 قيد الدرس والمناقشة الذي يندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال أشغال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر قانون التصفية أحد المؤشرات الدالة على نضج الرقابة البرلمانية، ذلك أن قوة وصلابة مؤسسات الرقابة القضائية والبرلمانية هي الضمانة الحقيقية للحد من الفساد ومكافحته، تأسيسا على مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة، وهو ما يمكن ممثلي الأمة بالقيام بالأدوار المنوطة بهم، وأهمها محاسبة الحكومة على تدبيرها للشأن العمومي في نطاق القانون ووفقا لأحكام الدستور. وهو ما يمكن البرلمان من تحليل ودراسة مؤشر دقة تخطيط الموارد والنفقات ومؤشر دقة إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل عام.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة العامة التشريعية، يهدف إلى مواصلة المجهودات المبذولة من طرف الحكومة والرامية إلى إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال الدستورية والقانونية، وذلك لتمكينها من الاطلاع والتحقق من كيفية استخلاص الموارد وصرف الاعتمادات برسم السنة المالية 2018؛ وكذا تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، وذلك على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون الحالي، ذلك أن الحكومة قامت بالعديد من التدابير وسطرت مجموعة من الإجراءات الضرورية والرامية إلى دعم الاستثمار الخاص وتحفيز المقاولة المواطنة، وهو ما يجعلنا نشيد بتلك التدابير، مع المطالبة بتركيز الاستثمار في الرأسمال البشري في أفق النجاح في رفع تحدي التصنيع وجعل ريادة الأعمال إحدى دعامات استراتيجية النهوض بتشغيل الشباب.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أتناول الكلمة بمناسبة دراسة مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار" بالجلسة العامة.

وأغتنم الفرصة لتقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع قانون، حيث أوضح أن إحداث الصندوق على شكل شركة مساهمة، سيجعله يخضع «لما تفرضه أحكام القانون المتعلق بشركات المساهمة» من إرساء لآليات المراقبة، ومن التزام بمبادئ الشفافية والنزاهة بشكل يتيح وضوح الرؤية لدى المستثمرين والشركاء الخواص وتعزيز ثقتهم».

ومن شأن هذا النموذج المؤسساتي أن يمنح للصندوق، والدولة، «استراتيجية استثمارية واضحة المعالم من حيث تحديد الأولويات وخيارات تدخل الدولة في المنظومة الاقتصادية دون أي تأثير على التوازنات الكبرى للمالية العمومية.

إونعتبر السيد الوزير أن الهدف الأساسي من إحداث الصندوق يتمثل في «تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتعزيز رأسمال الشركات ودعم الأنشطة المنتجة»، وإبرام شراكات مع القطاع الخاص، والمساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المساهمة بصورة مباشرة في رأسمال المقاولات العمومية والخاصة الكبرى العاملة في المجالات التي يعدها الصندوق أولوية، إضافة إلى الإسهام في تمويل المقاولات العاملة في المجالات التي يرى الصندوق أنها تكتسي طابعا أولويا، وذلك عن طريق منح تسبيقات أو قروض قابلة للإرجاع أو تمويلات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

معلوم أن هذا المشروع قانون يعتبر آلية استثمارية ستساهم لا محالة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتعزيز رأسمال الشركات، ودعم الأنشطة الكبرى المنتجة، في ظل جائحة كورونا، إلا أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطمح إلى اعتماد الحكامة الجيدة والنجاعة والشفافية في تدبير هذا الصندوق. والمطالبة بإعطاء الأولويات لدعم تمويل القطاعات التي لها مردودية كالصناعات الصاعدة والتي تتطلب سنوات ومجهودات من أجل إقلاعها بصورة جيدة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ونؤكد على أن الحكامة والديمومة هي السبيل لتقوية نجاعة صندوق محمد السادس للاستثمار لتفادي النتائج الضعيفة وغير الملموسة، مع استحضار بطبيعة الحال المشاريع التي تعرف أولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا كذلك في فريقنا نطالب بضرورة استحضار البعد الجهوي وإيجاد التقائية من أجل ضمان الاستفادة من الاستثمارات في بعدها الجهوي، مع التشديد على الرقابة المالية لهذا الصندوق وفق قواعد منتظمة تتماشى مع تقييم الموارد التي تخصص للمشاريع ذات حكامة ونجاعة.

وأخيرا، لابد من التذكير بضرورة استثمار الإنتاج الوطني من أجل ترقي الفئات الهشة، وتنمية الشق الاجتماعي، وبالتالي دعم الاستثمار يجب أن يرتبط بفرص التشغيل والحفاظ عليه، والزيادة في مناصب الشغل .

لكل ما سبق فإننا في الاتحاد المغربي لشغل نصوت بالإيجاب.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع قانون يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2018، وأغتنم الفرصة لتقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع قانون، حيث يعتبر أن هذا المشروع قانون محطة أساسية لإبراز انخراط وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في مسار إرساء مبادئ الشفافية وتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقوية دور البرلمان في المراقبة باعتبارها مبادئ دستورية مؤطرة للمالية العمومية كرسها القانون التنظيمي لقانون المالية، ورسختها المجهودات الحثيثة للوزارة على مستوى إعداد ونشر التقارير والمعلومات المرتبطة بالمالية العمومية.

وهذا المشروع قانون تم إعداده بناء على المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية الميزانياتية للاطلاع على أهم المؤشرات المرتبطة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، على مستوى الموارد المحصلة والنفقات المنجزة في إطار تنزيل مختلف البرامج والمشاريع الموجهة بالأساس لتحسين ظروف عيش المواطنين والاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية.

ومعلوم أن جميع الدول تجمع على ضرورة وجود الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية، وتختلف دورية وقوة هذه الرقابة من بلد لآخر، باختلاف التقدم الديمقراطي ومدى احترام مبدأ الفصل بين السلط.

وعليه، فقانون التصفية يكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنه وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبؤ وتقليص هامش الخطأ في إعداد القوانين المالية اللاحقة، والتأكد من تنفيذ القانون المالي السنوي، إلا أنه على مستوى الواقع يتم إفراغ قانون التصفية من مضمونه وأهدافه الرقابية لكونه لا يلقى الاهتمام الكبير من قبل البرلمان بمجلسيه، خلافا للاهتمام الذي يلقاه القانون المالي السنوي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لابد من إبداء مجموعة من الملاحظات بخصوص هذا المشروع قانون، والتي تم استخلاصها من خلال النقط التالية:

- تم تحقيق سنة 2018 نسبة نمو في حدود 3% مقارنة مع التوقعات التي كانت تتحدث عن 3.2%، وعجز للميزانية حدد في 3% من الناتج الداخلي الخام، هذا فيما يخص الفرضيات؛
- أما ما يتعلق بتقدير الأهداف المحددة، فقد تم تسجيل 95% من الأهداف تترجم الرهانات الأساسية لاستراتيجيات أو اختصاصات القطاعات الوزارية والمؤسسات و87% منها حددت أهدافا قابلة للقياس، وتمت الإشارة إلى أن 9 قطاعات من أصل 37 فقط هي التي تمكنت من ترجمة الأهداف للرهانات الأساسية، و13 قطاعا ومؤسسة فقط تمكنت من تحقيق أهداف بمواصفات قابلة للقياس؛
- أما فيما يخص تنفيذ ميزانية الدولة، فقد تمت الإشارة إلى أن تنفيذ قانون المالية لسنة 2018، سجل زيادة للموارد على النفقات قدرها 10.4 مليار درهم، في حين كانت في حدود 3.6 مليار درهم سنة 2017؛
- تم تسجيل عجز للميزانية بلغ 42 مليون درهم، ومقارنة مع سنة 2017 ارتفع عجز ميزانية 2018، ما قدره 4.5 مليون درهم، وذلك بسبب ارتفاع النفقات العادية وتراجع أرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة؛
- فيما يخص النفقات المنجزة، فقد تجاوزت مجموع المداخيل العادية بـ 86.7 مليار درهم، وبالنسبة لنفقات الموظفين فقد تم تسجيل استمرار المنحى التصاعدي المسجل في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع بنسبة 9.9%؛
- أما بخصوص الاستثمار، فقد يبقى دون المستوى المطلوب، حيث تم تسجيل بأن الاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات بلغت 86 مليار درهم، ولم يستعمل منها إلا 68 مليار درهم، أي بمعدل 79%، وأن ثمانية قطاعات وزارية تستأثر بـ 89% من مجموع النفقات؛
- من ناحية أخرى، يمكن تسجيل أن التأخر الذي يكون حاصلا في تنفيذ ميزانية الاستثمار في بعض القطاعات أو المؤسسات، تكون له انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة، وبالتالي تكون له انعكاسات على المعيش اليومي لهم وعلى التنمية بالبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى ونسجل أن تحقيق مؤشرات دالة على أثر الاستثمارات العمومية على حياة المواطنين من قبيل تحسن مؤشرات الصحة العامة والتغطية الصحية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، لا ينفي ضعف الإنفاق العمومي خلال سنة 2018، ومحدودية السياسات العمومية الموجهة لبعض القطاعات كالطرق السيارة والقطاع الرقمي، وضعف التقائية بعض السياسات العمومية السياسة المائية في ارتباطها بالفلاحة.

أما ما يتعلق بموارد الحسابات الخصوصية، فيمكن تسجيل على أنها عرفت ارتفاعا ملموسا خاصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحساب النفقات من المخصصات، في حين تم تسجيل تجاوز النفقات للمبلغ الأقصى النفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بما قدره 31.2 مليار درهم.

أما الموارد المرصدة للجماعات الترابية، فقد عرفت هشاشة في البنية المالية، وارتكازها بشكل أساسي على الأموال المعبأة من طرف الدولة مقارنة مع إمكانيتها الذاتية.

وخلاصة القول، فإن ما يمكن التأكيد عليه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل، هو أن البرلمان بغرفتيه تخلى عن مهمة القيام بالرقابة المالية من خلال قانون التصفية، والذي يعتبر فرصة لبسط هذه الرقابة ومحاسبة كل من خالف وأخل بما جاء في محتوى قانون الميزانية، وبالتالي فدسترته والتنصيص كقانون غير كافي، بل الأهم هو الإيمان الراسخ بأهمية هذا القانون لدى البرلمانيين.

لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

VII- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

1) مداخلة المجموعة حول مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار":

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون رقم 70.20 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.65 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء. لقد دأبت الحكومة الحالية على عرض عدة مراسيم بقوانين على البرلمان بغرفتيه لدرجة أنها تقوم بذلك بشكل منتظم، بل وقد تقوم بذلك قبل يومين من افتتاح الدورة التشريعية، الشيء الذي أصبح يطرح عدة تساؤلات، وضمن اجتهادها المخادع فإن الحكومة عند عرضها لمراسيم بقوانين لا تناقش وتطلب من البرلمان الإسراع بالمصادقة على مشروع المرسوم بقانون، وبعد عرض هذا المرسوم بقانون على المصادقة تشدد على أنه لا يمكن التقدم بتعديلات على المرسوم على اعتبار أنه تمت المصادقة عليه، وهذا أمر خطير، قد يتحول إلى تحايل على القانون وعلى البرلمان، بحيث كل قانون تريد الحكومة تمريره دون نقاش تعرضه بمرسوم بقانون وبالتالي تتخلص من وجع الرأس الذي قد يسببه لها البرلمان بغرفتيه بمناقشاته وتعديلاته.

وهذا أمر خطير وغير سوي بحيث أن العلاقة بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي تقوم على التعاون والتكامل لخدمة الوطن، وليس على المحاتلة والخداع. والمفروض التعامل بكامل الاحترام والثقة بين الجهازين، وعلى الحكومة أن تعرف أنها مؤتمنة على مصالح المواطنين، وليست جهازا

للتدليس على المواطنين وتمرير قوانين يرفضها الشعب وتعمل جاهدة لاعتمادها سواء عبر التحايل أو المراوغة أو الخداع، وإنما يجب أن يحكمها الضمير الوطني والمصلحة العامة، وأن تكون لها القدرة على الحوار والإقناع والاستماع إلى الانتقاد ولو كان لاذعا، وأن تتعامل مع البرلمان بروح المواطنة والتعامل الإيجابي والثقة المتبادلة والاحترام المنتج.

وعليه، فقد كنا نود أن نتقدم بتعديلات على هذا القانون لكن المسطرة المتبعة نعتبرها غير موضوعية ونطالب بإعادة النظر فيها حتى لا يتم حرمان البرلمان من حقه في مناقشة وتعديل القوانين.

2) مداخلة المجموعة حول مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون التصفية لقانون المالية للسنة المالية 2018.

تشكل دراسة مشاريع قوانين التصفية محطة مهمة لتقييم التدبير الحكومي للمالية العمومية ولتنفيذ السياسات والبرامج، والوقوف على مكامن الضعف والقوة، لكن واقع الحال، أن هذه المشاريع لا تحظ بنفس الاهتمام من الصحافة ولا تحظ بنفس التتبع من المواطنين وحتى البرلمانيون أنفسهم لا يناقشونه بنفس الحماس.

في البداية لابد أن نسجل التقدم الحاصل في إعداد وتقديم مشاريع قوانين التصفية، لكن لا زالت لم تساير ما ينص عليه القانون التنظيمي لقانون المالية، ألا وهو ضرورة إيداع مشروع قانون التصفية لسنة 2018 في الربع الأول من سنة 2020، أي قبل نهاية مارس 2020، ونحن اليوم في نهاية الربع الأخير منها.

أهمية قوانين التصفية تتجلى في الرقابة البعدية للبرلمان على الحكومة وأيضا في التأكد والتثبت من نسبة تحقيق توقعات الحكومة، وكذا التوازنات المالية للدولة، والإطلاع على الأرقام الحقيقية، ومقارنة الموارد، ورصد النفقات والإطلاع على مصادر ثقوب الميزانية، وكيفية العمل على تفاديها أو إيجاد حلول ناجعة لها.

لكن الملاحظ أن الحكومة والبرلمان على السواء، لا يولون أية أهمية لقوانين التصفية، ونحن نرى كيف أن حكومتنا الموقرة تحاول الضغط على البرلمان للإسراع بالمصادقة والتصديق على مشاريع قوانين التصفية باعتبارها تحصيل حاصل لأرقام جامدة وعمليات مضى عليها أكثر من سنتين، وبالتالي لا تستدعي أية مناقشة ولا تداول، عوض جعل المشاريع مناسبة لفتح نقاش جاد حول موارد ومصاريف الدولة، وحول الدين العمومي، وكل مكونات المالية العمومية وكذا حول تركيبها، وأيضا فتح نقاش حول عجز الميزانية ونسبة النمو، وكل ما من شأنه أن يطور الممارسات الفضلى في تدبير المالية العمومية.

أهم ما يميز مشروع قانون التصفية هو التقرير السنوي لنجاعة الأداء. لكن حين تفحص هذا التقرير نجد فقط 26 تقرير الذي تقدمت به مجموعة من الوزارات والمؤسسات من بين 227 تقريرا.

ولم يذكر التقرير أسباب عدم تقديم هذه التقارير خاصة بالنسبة لتقارير نجاعة الأداء المتعلقة بـ:

- إدارة الدفاع الوطني؛
- المحاكم المالية؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وبالنسبة لحصيلة تحقيق النتائج فإنها تختلف من: نسبة 100% التي حققتها الأمانة العامة للحكومة إلى نسبة 23.5% التي حققتها وزارة العدل.

وتأتي نتائج الوزارات الأخرى كما يلي:

- الاقتصاد والمالية 56.25%؛
- التجهيز والنقل 38.78 %؛
- الصحة 39.02%؛
- التربية الوطنية 34.65%.

وختاما، نتمنى أن تستجيب القطاعات التي لم تقدم تقارير نجاعة الأداء، وأن يطور مجلسنا طريقة مناقشة مشاريع قوانين التصفية.

وشكرا.